هل تواجه مشكلة في قراءة هذا البريد الإلكتروني؟ عرض في المتصفح الخاص بك

العربية الصينية الإسبانية الروسية

يناير 2020 مشاركة

في هذا العدد

- تطورات مكافحة الفساد
- مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
- تطورات مراقبة الصادرات والعقوبات
- موارد التحقيقات العالمية
- المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

تطورات مكافحة الفساد

رجل أعمال في ميامي يعترف بتهم التآمر في تحقيق بترواكوادور

في 23 يناير 2020، أقر أرمينجول ألفونسو سيفالوس دياز ("سيفالوس") بتهمة التآمر لانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) وتهمة التآمر بغسل الأموال. فقد اعترف سيفالوس، وهو مواطن إكوادوري يعيش في ميامي بولاية فلوريدا، بأنه كان يعمل منذ عام 2012 إلى عام 2015 مع آخرين لتوجيه 4.4 مليون دولار أمريكي في صورة مدفوعات غير مشروعة إلى مسؤولين عموميين في شركة النفط المملوكة للدولة في الإكوادور، بترواكوادور. وعلى وجه التحديد، صرح سيفالوس بأنه تآمر مع آخرين من أجل غسل الأموال من خلال شركات وهمية وحسابات بنكية في ميامي وكذلك من خلال شراء العقارات في ميامي لصالح مسؤولي بترواكوادور. وقد اعترف سيفالوس بتسهيل هذه المدفوعات بالنيابة عن شركاته الخاصة وكذلك مقاولين آخرين في الإكوادور من أجل الحصول على عقود خدمات النفط مع بترواكوادور.

يُمثّل إقرار سيفالوس جزءًا من التحقيق المستمر في المدفوعات غير المشروعة المقدمة لمسؤولي بترواكوادور، الذين تمت تغطيتهم سابقًا في النشرة الحمراء. وقد تم الإعلان عن اثني عشر تهمة ودعوى أخرى ضد أفراد آخرين، منهم المقاولين الذين قدموا المدفوعات والمسؤولين السابقين في بترواكوادور الذين حصلوا على المدفوعات وكذلك المستشارين الماليين وغيرهم من المستشارين الذين قاموا بتسهيل التحويلات المالية. ومن المقرر أن يصدر الحكم على سيفالوس في 2 أبريل 2020.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

إدانة مسؤول حكومي سابق من باربادوس في محاكمةٍ متعلقة بغسل الأموال

في 16 يناير 2020، أُدين دونفيل إنّيس، أحد المقيمين في فلوريدا وأحد المسؤولين السابقين في حكومة باربادوس، في المحكمة الفيدرالية لمشاركته في مخططٍ للمدفوعات غير المشروعة. فقد ثبت أن إنّيس، العضو السابق في برلمان باربادوس ووزير الصناعة والأعمال الدولية والتجارة وتطوير الأعمال الصغيرة، قد قام بغسل مدفوعاتٍ فاسدة حصل عليها من شركة باربادوس للتأمين المحدودة (ICBL) بغرض توجيه اثنين من عقود التأمين إلى الشركة. وحاول إنّيس إخفاء المدفوعات عن طريق توجيهها من خلال أعمال طب الأسنان الخاصة بصديقٍ له في نيويورك. على النحو الوارد في النشرة الحمراء الصادرة في ذلك الوقت، أصدرت وزارة العدل خطابَ رفضٍ

ينطوي على غرامة بقيمة 94.000 دولار أمريكي تقريبًا على شركة باربادوس للتأمين المحدودة، بعد أن أفصحت الأخيرة طواعية عن الانتهاكات المحتملة لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

الحكم على رجل أعمال في فلوريدا بالسجن أربع سنوات في قضية فساد

في 8 يناير 2020، تم الحكم على خوان خوسيه هيرنانديز كومرما ("هيرنانديز")، أحد المقيمين في فلوريدا ورجل أعمال، بالسجن أربع سنوات مع إلزامه بدفع غرامة قدرها 127,000 دولار أمريكي ومصادرة 3 ملايين دولار أمريكي بسبب التآمر لانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. وقد أقر هيرنانديز في عام 2017 بالتهمة الموجهة إليه والمتعلقة بمشاركته في مخطط الفساد واسع النطاق الذي اشتمل على شركة الطاقة المملوكة للدولة في فنزويلا، شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PDVSA). وأقر هيرنانديز بالتآمر مع آخرين لتقديم مدفوعات غير مشروعة ودفع عمولات خفية إلى موظفي شركة النفط الوطنية الفنزويلية للحصول على مزايا تفضيلية في سياق التنافس على عقود شركة النفط الوطنية الفنزويلية. وقد تم توجيه التهم لما لا يقل عن 25 شخصًا في المخطط، على النحو الموضح سابقًا في النشرة الحمراء، وأقر 19 شخصًا منهم بالتهمة المنسوبة إليهم.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *Law360*

وزارة العدل تغلق تحقيق أوبر دون أي اتهامات

في 6 يناير 2020، أفصحت شركة أوبر تيكنولوجيز إنك ("أوبر") في النموذج 8-K المقدم من جانبها إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات أن وزارة العدل قد أغلقت تحقيقًا في الشركة بشأن الانتهاكات المحتملة لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة دون توجيه أي اتهامات. ووفقًا للنموذج المقدم، أبلغت وزارة العدل شركة أوبر أن التحقيق في الأنشطة التي تنفذها أوبر في كل من إندونيسيا وماليزيا والصين والهند قد انتهى ولن يتم اتخاذ أي إجراء إنفاذ ضدها. وكانت وزارة العدل قد وجهت أول طلبٍ للحصول على معلومات من شركة أوبر في مايو 2017، وأعلنت أوبر إقرارها الأول بالتحقيق في أبريل 2019.

لمزيدٍ من المعلومات

- نموذج 8K المقدم من أوبر
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *Law360*

إحالة مقاولين إلى التقاضي بسبب مزاعم تقديم مدفوعات غير مشروعة إلى طالبان

في 27 ديسمبر 2019، قام أفراد أُسر القوات الأمريكية والمقاولين الذين قُتلوا أو أصيبوا في أفغانستان من جانب حركة طالبان برفع دعوى في المحكمة الفيدرالية بمقاطعة كولومبيا، يزعمون فيها أن العديد من مقاولي الولايات المتحدة والمقاولين الدوليين قد قدموا مدفوعات غير مشروعة إلى حركة طالبان في مقابل تعهد حركة طالبان بعدم الهجوم على المقاولين. كما تدّعي الشكوى أيضًا أن بعض المقاولين قد استعانوا بحرس من حركة طالبان مباشرةً. وتزعم الدعوى، التي أُقيمت بموجب قانون مكافحة الإرهاب، أن المقاولين كانوا يمولون بشكل مباشر وغير مباشر الهجمات التي أدت إلى وفاة أفراد أُسر المدعين. ويُعد من غير القانوني بموجب قانون مكافحة الإرهاب تقديم الدعم المادي للإرهاب. ولم يثبت أن هناك أي مقاولين مسؤولين جنائيًا عن تقديم مدفوعات إلى حركة طالبان في أفغانستان؛ ومع ذلك، في عام 2010، أشارت تقارير صادرة عن الكونجرس إلى أن مدفوعات التعاقد غالبًا ما كانت تحوَّل إلى طالبان والجماعات المحلية الأخرى للحماية.

لمزيدٍ من المعلومات

- الشكوى
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

هيئة الأوراق المالية والبورصات تُصدر قرارات بشأن المُبلِّغ عن المخالفات

في 22 يناير 2020، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات عن مكافأة للمبلغ عن المخالفات بقيمة 45.000 دولار أمريكي. وأشارت هيئة الأوراق المالية والبورصات في الأمر الصادر عنها أن المبلغ عن المخالفات كان مستثمرًا قد تعرض لاحتيالٍ أفقده أمواله في المخطط الأساسي ومن ثم قدّم معلومات هامة للوكالة خلال تحقيقها.

كذلك، في 22 يناير 2020، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات عن مكافأة ثانية للمبلغ عن المخالفات بلغت قيمتها 277,000 دولار أمريكي في قضية إنفاذ غير ذات صلة. وتُشير التقارير إلى أن المبلغ عن المخالفات قد ساعد هيئة الأوراق المالية والبورصات ووكيل وزارة العدل الأمريكية في المقاضاة بشأن أحد مخططات التجزئة الاحتيالية.

يمكن أن تتراوح جوائز المُبلِّغين عن المخالفات - المنصوص عليها في قانون دود فرانك - بين 10 إلى 30 بالمائة من الأموال المُتحصَّل عليها من العقوبات المالية في إجراء الإنفاذ المؤهل الذي تتجاوز قيمته أكثر من مليون دولار أمريكي. وتُنشر إخطارات الإجراءات المشمولة بالتغطية -إجراءات الإنفاذ التي تنطوي على عقوبات تزيد عن مليون دولار أمريكي- على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية والبورصات والموقع الإلكتروني للجنة تداول السلع الآجلة (CFTC)، ويجب تقديم المطالبات في غضون 90 يومًا من هذا النشر.

منحت هيئة الأوراق المالية والبورصات 72 جائزةً للمُبلِّغين عن المخالفات بإجمالي 387 مليون دولار أمريكي تقريبًا منذ أن بدأت العمل بنظام المكافآت لأول مرة في عام 2012. وبالمثل، منذ أن أصدرت لجنة تداول السلع الآجلة أول جائزة لها في عام 2015، منحت اللجنة أكثر من 90 مليون دولار للمُبلِّغين عن المخالفات. ولا تفصح كلتا الوكالتين عن هويات المبلغين عن المخالفات ولا عن التفاصيل المُحدِّدة التي تتعلق بالإجراءات المشمولة بالتغطية التي قدموا المساعدة فيها.

لمزيدٍ من المعلومات

- أمر هيئة الأوراق المالية والبورصات - مكافأة بقيمة 45,000 دولار أمريكي
- أمر هيئة الأوراق المالية والبورصات - مكافأة بقيمة 277,000 دولار أمريكي
- البيان الصحفي لهيئة الأوراق المالية والبورصات

إجراءات الإنفاذ الخاصة بالصادرات والعقوبات والجمارك

شركة متخصصة في ممارسة الضغط في نيويورك تقوم بتسوية انتهاكاتٍ واضحة للوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بمبلغ 12.150 دولار أمريكي

في 21 يناير 2020، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عن تسوية بقيمة 12.150 دولار أمريكي مع شركة متخصصة في ممارسة الضغط في نيويورك، بارك ستراتيجيز ذ.م.م ("بارك ستراتيجيز")، بسبب الانتهاكات الواضحة للوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي وقت الانتهاكات الواضحة، قامت شركة بارك ستراتيجيز بتسويق نفسها كشركةٍ عاملة في مجال الاستشارات والعلاقات الحكومية حيث قدمت خدمات استراتيجية فيما يتعلق بالمشورة والاستشارات وممارسة الضغط.

وفقًا للإخطار الإلكتروني لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بدءًا من 25 أغسطس إلى 25 نوفمبر 2017، يبدوا أن شركة بارك ستراتيجيز انتهكت لوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب عن طريق التعامل في ممتلكات، أو المصالح الكامنة في ممتلكات، مجموعة شركات البركات الصومال المحدودة ("البركات")، وهي شركة إرهابية عالمية خاضعة لإدراج خاص (SDGT)، من خلال توقيع عقد مع شركة البركات لتوفير خدمات ممارسة الضغط وتلقي المدفوعات نظير هذه الخدمات من مجموعة البركات. ووفقًا لشروط العقد، كان يتعين على شركة بارك ستراتيجيز "الاضطلاع بعملية ممارسة الضغط أمام الفروع الإدارية والتنفيذية والتشريعية للحكومة الأمريكية" بالنيابة عن شركة البركات، وستحصل شركة بارك ستراتيجيز على إجمالي 30,000 دولار أمريكي من البركات على مدى فترة زمنية قدرها ثلاثة أشهر. وأرسلت شركة البركات أول دفعة بقيمة 10.000 دولار أمريكي في 6 سبتمبر 2017، وبدأت بارك ستراتيجيز في تنفيذ الخدمات بموجب العقد. ومع ذلك، في 12 أكتوبر 2017، طلبت بارك ستراتيجيز أن يتم إيداع الدفعة في حساب مجمد، وكلّفت مستشارها الخارجي ببدء التحقيق، وقامت بتعليق أداء الخدمات بموجب العقد، وأفصحت طواعية عن الانتهاكات المحتملة إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

ونظرًا لأن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قد وجد أن بارك ستراتيجيز قد أفصحت طواعية عن الانتهاكات الواضحة وأن الانتهاكات الواضحة تشكل قضية غير جسيمة، فإن المبلغ الأساسي للغرامة النقدية المدنية في هذه المسألة هو 15,000 دولار أمريكي، وهو مبلغ أقل بكثير من الحد الأقصى القانوني للغرامة البالغ 302,584 دولار أمريكي. وقد نظر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في العوامل المشدّدة التي تشمل: (1) كون المسؤولين التنفيذيين في بارك ستراتيجيز على معرفة فعلية بالسلوك الذي أدى إلى الانتهاكات الواضحة ومشاركتهم فيه؛ و(2) إضرار بارك ستراتيجيز بنزاهة لوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب من خلال التعامل مع شركة إرهابية عالمية خاضعة لإدراج خاص تم تعيينها كذلك بسبب عمليات التمويل الإرهابية التي تقوم بها. ونظر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في العوامل المخفِّفة التي تشمل: (1) عدم وجود تاريخ إنفاذ لشركة بارك ستراتيجيز لدى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في السنوات الخمس السابقة؛ و(2) اتخاذ بارك ستراتيجيز لتدابير علاجيةٍ كافية، مثل تعليق الأداء بموجب العقد، ووضع جميع الأموال المستلمة في حساب مجمد واعتماد إجراءات الفحص الجديدة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

أكد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في الإخطار الإلكتروني الخاص به على التمييز بين بعض الخدمات القانونية، التي يكون مصرح بها عادةً في معظم برامج العقوبات بموجب التراخيص العامة، والخدمات المهنية الأخرى ذات الصلة مثل ممارسة الضغط والاستشارات، التي لا تغطيها التراخيص العامة بوجه عام.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- الإخطار الإلكتروني

اتهام مجموعة من خمسة رعايا أجانب بالتآمر لانتهاك قوانين الرقابة على الصادرات الأمريكية من خلال تهريب البضائع أمريكية المنشأ إلى باكستان

في 15 يناير 2020، كشفت وزارة العدل عن اتهام 16 أكتوبر 2019 الخاص بخمسة أفراد - محمد كامران والي ("كامران") من باكستان؛ ومحمد أحسان والي ("أحسان") وحاجي والى محمد شيخ ("حاجي") من كندا؛ وأشرف خان محمد ("خان") من هونغ كونغ؛ وأحمد وحيد ("وحيد") من المملكة المتحدة - فيما يتعلق بالتآمر لانتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية (IEEPA) وقانون إصلاح الرقابة على الصادرات (ECRA) من خلال تهريب البضائع أمريكية المنشأ إلى باكستان.

ووفقًا للاتهام، في الفترة ما بين سبتمبر 2014 وأكتوبر 2019، قام المدعى عليهم بتشغيل شبكة مشتريات دولية تتألف من تسع شركات صورية كان الغرض من وجودها يتمثل في شراء وتصدير المكونات الإلكترونية والموصّلات والمكثّفات وأشباه الموصّلات وغيرها من الأجزاء والمعدات أمريكية المنشأ من الولايات المتحدة إلى مؤسسة البحوث الهندسية المتقدمة (AERO) وهيئة الطاقة الذرية الباكستانية (PAEC) في باكستان بدون الحصول على تراخيص التصدير المطلوبة. وقد تمت إضافة كلٍ من مؤسسة البحوث الهندسية المتقدمة وهيئة الطاقة الذرية الباكستانية إلى قائمة كيانات وزارة التجارة ومكتب الصناعة والأمن (BIS) في عامي 2014 و1998 على التوالي بسبب مخاوف الأمن القومي المتعلقة بالقدرات النووية في باكستان وتطوير القذائف وبرامج المركبات الجوية الاستراتيجية غير المأهولة. وقد استخدم المدعى عليهم هذه الشركات في 38 مناسبة منفصلة لشراء البضائع من الشركات الأمريكية التي لا يساورها الشك مع إخفاء باكستان باعتبارها الوجهة النهائية ومؤسسة البحوث الهندسية المتقدمة وهيئة الطاقة الذرية الباكستانية باعتبارهما المستخدمين النهائيين، مما تسبب في قيام الشركات الأمريكية بتقديم وثائق تصدير حددت بشكل خاطئ هوية المرسل إليهم النهائيين بخلاف مؤسسة البحوث الهندسية المتقدمة وهيئة الطاقة الذرية الباكستانية.

وُجه إلى جميع المدّعى عليهم الخمسة تهم ارتكاب جنايتي تآمر، ولكنّ لم يتم إلقاء القبض عليهم بعد. ويُعاقب على تهمتي التآمر بالسجن لمدة أقصاها 20 و5 سنوات على التوالي. كما يُعاقب على تهمة التآمر الأولى بغرامة مالية جنائية قدرها مليون دولار أمريكي بحد أقصى.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام

مكتب الصناعة والأمن يرفض امتيازات التصدير لرجل أعمال تركي سبقت إدانته بالتآمر لانتهاك العقوبات الأمريكية

في 8 يناير 2020، أعلن مكتب الصناعة والأمن عن أمر يرفض فيه امتيازات التصدير الخاصة برجل الأعمال ريسيت تافان ("تافان")، مواطن تركي ومالك شركة رامور ديس تيكاريت ليمتد ("مجموعة رامور"). جاء هذا الإعلان بعد اتهام تافان والحكم عليه بالسجن 27 شهرًا في 29 أغسطس 2019، بسبب انتهاك العقوبات الأمريكية من خلال تصدير المعدات البحرية المتخصصة من الولايات المتحدة إلى إيران بغرض الاستخدام النهائي من جانب الجيش الإيراني. ويقضي الأمر برفض امتياز التصدير لرجل الأعمال تافان لمدة 10 سنوات، وهي الحد الأقصى للوقت الذي قد تُقيَّم بشأنه هذه العقوبة بسبب انتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية. بالإضافة إلى ذلك، قام مكتب الصناعة والأمن بإلغاء أي تراخيص خاصة بمكتب الصناعة والأمن أو أي تصاريح أخرى صادرة بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية إذا كان لرجل الأعمال تافان مصلحة فيها.

ووفقًا لبيانٍ صحفي صادر عن وزارة العدل لإعلان الحكم على تافان واتفاقٍ تفاوضي لتخفيف عقوبته، من مارس 2013 إلى يوليو 2015، استخدم تافان مجموعة رامور للحصول على عدة قطع من المعدات البحرية أمريكية المنشأ، بما في ذلك محركات زوارق خارجية ذات طاقة عالية ومولدات طاقة بحرية ومعدات دفع، من شركاتٍ في الولايات المتحدة. ويُزعم أن تافان نقل المعدات من خلال تركيا إلى إيران، عبر التعاون المتضافر مع مسؤولين إيرانيين لاستخدام معدات أمريكية المنشأ لدعم تطوير نماذج أولية من قوارب هجومية عالية السرعة ومزودة بصواريخ للجيش الإيراني. لم يسعى أي طرف في المعاملة للحصول على تصريح من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أو وزارة التجارة الأمريكية لتصدير المعدات إلى إيران. على النقيض، في أوراق تصدير المحركات الخارجية، اعتمد تافان زورًا أن المُرسَل إليه النهائي هو مجموعة رامور وأن المحركات كانت بغرض الاستخدام النهائي في تركيا.

اعتبارًا من البيان الصحفي الصادر عن وزارة العدل في 3 سبتمبر 2019، مازال المدعى عليه المشترك في نفس لائحة الاتهام، فوليا كالافاتوغلو أوغوزتورك، وهو مواطن تركي، حرًا طليقًا.

لمزيدٍ من المعلومات

- إخطار السجل الفيدرالي
- البيان الصحفي لوزارة العدل
- الاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة

تطورات الصادرات والعقوبات والجمارك

تنبيه العميل: الخزانة تُصدر اللوائح النهائية لتنفيذ إعادة تشكيل لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة

في 13 يناير 2020، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية القواعد النهائية لتنفيذ قانون تحديث مراجعة مخاطر الاستثمار الأجنبي (FIRRMA) والذي يُعيد تشكيل لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة (CFIUS). وستدخل هذه القواعد حيز النفاذ في 13 فبراير 2020.

تقتضي القواعد النهائية توسيع اختصاص لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة، وتنفيذ متطلبات الإبلاغ الإلزامي لبعض المعاملات التابعة للحكومات الأجنبية، والحفاظ على نسخة معدلة من البرنامج التجريبي الذي ينص على متطلبات التقديم الإلزامي للمستندات المتعلقة ببعض الاستثمارات التي تنطوي على تقنيات هامة، وتنقيح وتوضيح عدد من الأحكام الواردة في القواعد المقترحة من سبتمبر 2019.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد دول أستراليا وكندا والمملكة المتحدة على أنها "دول أجنبية مؤهلة"، وما لم تتم إزالتها من القائمة ستُعامل على أنها دول أجنبية مستثناة حتى 13 فبراير 2020 على الأقل. ومع ذلك، يجب أن يستوفي المستثمرون من هذه الدول معايير معينة لكي يكونوا مؤهلين للحصول على الاستثناء بموجب القواعد الجديدة. ولم يتم إغلاق قائمة الدول الأجنبية المؤهلة وقد يتم توسيع نطاقها مستقبلًا.

أدرجت وزارة الخزانة أيضًا مراجعات لتوضيح قابلية تطبيق هذه القواعد على صناديق الاستثمار. وكان أحد هذه التغييرات يتمثل في إزالة متطلب الإبلاغ الإلزامي الذي كان من الممكن تطبيقه في حال حيازة حكومةٍ أجنبية لحصص شراكة محدودة في الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، نشرت وزارة الخزانة قاعدة مؤقتة تحدد "مكان العمل الرئيسي"، بهدف توضيح الكيانات المؤهلة ككيانات أجنبية، خاصةً في سياق صناديق الاستثمار. وعلى الرغم من أن هذه القاعدة المؤقتة ستصبح سارية في 13 فبراير 2020، إلا أن الخزانة تسعى للحصول على التعليقات العامة على التعريف وقد تقوم بتعديله بناءً على التعليقات المستلمة.

تُعد هذه القواعد النهائية ثمرة جهود استمرت عدة سنوات بُغية تجديد نظام لجة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة من أجل مراعاة مخاطر الأمن القومي المتطورة التي تنشأ في سياق الاستثمارات الأجنبية. ويواجه المستثمرون والشركات في الوقت الحالي إطارًا أكثر تعقيدًا للجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة ولجنةً مشتركة بين الوكالات تم تزويدها بأفضل الموارد لإدارة هذه القواعد وإنفاذها. ونتيجة لذلك، فإن لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة تسير في الطريق الصحيح الذي يمكّنها من الاستمرار في أن تكون نقطة رئيسية في مجموعة متنوعة من المعاملات في المستقبل.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه التجارة الدولية الصادر عن اكن غمب
- إخطار السجل الفيدرالي: الجزأين 801-800 من الباب 31 من مدونة اللوائح الفيدرالية
- إخطار السجل الفيدرالي: الجزء 802 من الباب 31 من مدونة اللوائح الفيدرالية

الرئيس ترامب يُصدر أمرًا تنفيذيًا يقلّص من مبيعات البضائع المهربة والمزيفة عبر الإنترنت

في 31 يناير 2020، أصدر الرئيس ترامب أمرًا تنفيذيًا (E.O.) بعنوان "ضمان تجارةٍ إلكترونية آمنة وقانونية للمستهلكين والشركات وسلاسل التوريد الحكومية وحقوق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة". ويطالب الأمر التنفيذي وزارة الأمن الداخلي الأمريكية (DHS) وهيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية (CBP) بوضع مجموعة من المعايير التي يجب على المستوردين استيفاؤها من أجل الحصول على رقم مستورد مسجل، ويدعو إلى تعزيز جهود الإنفاذ ضد الوسطاء الجمركيين، وشركات النقل والجهات الأخرى التي تساعد المستوردين في التحايل على هذه المعايير.

وينص الأمر التنفيذي على أن الحكومة "يجب أن تنظر في جميع الإجراءات المناسبة التي يمكنها اتخاذها" لضمان حظر أي شخص موقوف أو ممنوع من استيراد البضائع إلى الولايات المتحدة. وعلى هذا النحو، فإن القسم 2(ب) من الأمر التنفيذي يتطلب معيارًا واحدًا ينص على أن أي شخص ممنوع أو موقوف من جانب هيئة الجمارك وحماية الحدود "بسبب انعدام المسؤولية الحالية لأسباب تتعلق بالاستيراد أو التجارة" يكون غير مؤهل للحصول على رقم مستورد مسجل خلال مدة إيقاف هذا الشخص أو منعه ("الأشخاص غير المؤهلين").

بالإضافة إلى ذلك، يوجه الأمر التنفيذي هيئة الجمارك وحماية الحدود لاتخاذ خطوات تضمن قيام مشغلي الشحن السريع وشركات النقل والمنشآت المحورية ووسطاء الجمارك المرخصين بإبلاغ الوكالة بأي محاولة من جانب الأشخاص غير المؤهلين لإعادة تأسيس نشاط تجاري باستخدام اسم أو عنوان مختلف. كما ينص الأمر التنفيذي على العديد من العواقب على الأطراف التي تسهّل استيراد البضائع من جانب الأشخاص غير المؤهلين، بما في ذلك (1) إيقاف أو إلغاء تراخيص وسطاء الجمارك؛ و(2) الحد من مشاركة مشغلي الشحن السريع أو شركة النقل أو المنشآت المحورية في أي من برامج التجار الموثوق بهم لدى هيئة الجمارك وحماية الحدود؛ و(3) واتخاذ "الإجراء المناسب" فيما يتعلق بالامتيازات التشغيلية لتلك الأطراف.

يتطلب القسم 6(أ) من الأمر التنفيذي أن تقوم هيئة الجمارك وحماية الحدود بنشر معلومات عن عمليات المصادرة الجمركية التي تنطوي على انتهاكات حقوق الملكية الفكرية (IP) والعقاقير غير القانونية والانتهاكات الأخرى المتعلقة بالتهريب أو بلد المنشأ غير الصحيحة أو التقييم المنخفض أو غيرها من انتهاكات القانون ذات الأهمية الخاصة. ويوجه القسم 6(ب) من الأمر التنفيذي النائب العام إلى (1) "تعيين الموارد المناسبة" بحيث "يمنح المدعون العامون أولوية كبيرة لملاحقة المخالفات المتعلقة بانتهاكات الاستيراد" و(2) زيادة عدد المدعين العامين لإنفاذ القوانين الجنائية والمدنية المتعلقة باستيراد البضائع.

لمزيدٍ من المعلومات

- الأمر التنفيذي
- تنبيه العميل الصادر عن اكن غمب

وزارة الأمن الداخلي تنشر استراتيجية لمكافحة استيراد البضائع المنتجة باستخدام العمالة القسرية

في 15 يناير 2020، أصدرت وزارة الأمن الداخلي *استراتيجيتها بشأن مكافحة الاتجار بالبشر واستيراد البضائع المنتجة باستخدام العمالة القسرية والاستغلال الجنسي للأطفال* ("الاستراتيجية"). تحدد الاستراتيجية خمس أولويات ستركز عليها وزارة الأمن الداخلي على مدى السنوات الخمس المقبلة: (1) منع الجرائم الاستغلالية؛ و(2) حماية الضحايا؛ و(3) التحقيق مع الجناة وملاحقتهم قضائيًا؛ و(4) إقامة شراكة مع مؤسسة الأمن الداخلي؛ و(5) تمكين وزارة الأمن الداخلي من خلال التحسينات التنظيمية لمكافحة هذه الأنشطة غير المشروعة. وتتواءم الاستراتيجية مع *استراتيجية الأمن القومي لعام 2017* ومبادرة الأمم المتحدة بعنوان *دعوةٌ إلى العمل لإنهاء العمالة القسرية والعبودية المعاصرة والاتجار بالبشر*، من بين القوانين والبروتوكولات الرئيسية الأخرى.

وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بالبضائع المُنتجة باستخدام العمالة القسرية، تخطط وزارة الأمن الداخلي "لتوسيع قدرتها على تقييم العقوبات المدنية ومتابعة الملاحقات الجنائية ضد المستوردين الأمريكيين بسبب انتهاكات سلطات مناهضة العمل القسري"، وكذلك "تبسيط الأُطُر التنظيمية" الخاصة بإجراءات الإنفاذ المتعلقة بالعمالة القسرية و"تنسيق ودمج وترويج قنوات الإبلاغ الخاصة بالادعاءات والمدخلات." كما تخطط وزارة الأمن الداخلي "لتثقيف الصناعة بشأن تهديدات البضائع المُنتجة باستخدام العمالة القسرية والموجّهة للاستيراد في الولايات المتحدة، وتحسين تقارير التنبيه التجاري وسياسات العناية الواجبة وأدوات المساعدة في الامتثال." ويمثل رفع الوعي والتنسيق بشأن هذه القضية بين شركاء التجارة الأجانب وتشجيع تبني الضمانات المتبادلة على الصعيد الدولي أولويةً أخرى من أولويات وزارة الأمن الداخلي، حيث إنه لا توجد دولة أخرى تفرض في الوقت الحالي عقوبات مدنية وجنائية مرتبطة باستيراد البضائع المنتجة باستخدام العمالة القسرية.

ستقوم وزارة الأمن الداخلي بنشر خطة تنفيذية في غضون 180 يومًا تتضمن مخرجات محددة وجداول زمنية ومقاييس رئيسية.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة الأمن الداخلي
- وثيقة الاستراتيجية الصادرة عن وزارة الأمن الداخلي

الرئيس ترامب يُصدر أمرًا تنفيذيًا يفوض بفرض عقوبات فيما يتعلق بالقطاعات الإضافية للاقتصاد الإيراني، ويُدرِج ثمانية من كبار المسؤولين الإيرانيين، ويستهدف صناعة المعادن الإيرانية

في 10 يناير 2020، أصدر الرئيس ترامب الأمر التنفيذي رقم 13902 بعنوان "فرض عقوبات فيما يتعلق بالقطاعات الإضافية لإيران"، ردًا على استخدام إيران القوة العسكرية مؤخرًا ضد الأصول العسكرية الأمريكية والمدنيين الأمريكيين. ويفوض الأمر التنفيذي بفرض عقوبات ضد الأشخاص الذين يعملون في، أو يتعاملون مع، القطاعات الإضافية للاقتصاد الإيراني، بما في ذلك الإنشاء والتعدين والتصنيع والمنسوجات، وكذلك ضد الأشخاص الذين قدموا المساعدة المادية، بما في ذلك التبرعات، للأشخاص أو الكيانات الخاضعة للعقوبات والتي تتم السيطرة عليها من جانب هؤلاء الأشخاص. بالإضافة إلى ذلك، يفوض الأمر التنفيذي مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بفرض عقوبات على المؤسسات المالية الأجنبية التي يقرّر أنها قامت عمدًا بإجراء أو تسهيل أي معاملات مالية هامة لبيع أو توريد أو نقل، من أو إلى إيران، البضائع والخدمات المستخدمة فيما يتعلق بالقطاعات المحددة أو بالنيابة عن أي شخص يتم حظر ملكيته أو حصصه في الملكية عملًا بالأمر التنفيذي. وأخيرًا، يعلّق الأمر التنفيذي دخول المهاجرين وغير المهاجرين إلى الولايات المتحدة بالنسبة للأشخاص الذين يستوفون المعايير المحددة أعلاه.

بالتزامن وبما يتفق مع البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، أضاف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ("قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص") ثمانية من كبار المسؤولين في النظام الإيراني واستهدف صناعة المعادن الإيرانية عن طريق إدراج: 17 من أكبر منتجي المعادن وشركات التعدين في إيران؛ وشبكةٍ مكونة من ثلاثة كيانات في الصين وسيشيل قامت، وفقًا لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بالمشاركة عمدًا في معاملات معادن هامة مع إيران وتقديم المساعدة المادية لشركة إيرانية تعمل في تجارة المعادن؛ وسفينة يُزعم أنها متورطة في شراء وبيع ونقل منتجات المعادن الإيرانية وتوفير مكونات الإنتاج لمنتجي المعادن الإيرانيين. وقد شمل الأفراد المدرجون في القائمة علي شمخاني، الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، ومحمد رضا أشتياني، نائب رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية؛ وغلام رضا سليماني، رئيس ميليشيا الباسيج التابعة للحرس الثوري الإسلامي؛ وغيرهم من كبار المسؤولين العسكريين. وتشمل الكيانات المدرجة في القائمة على وجه الخصوص شركة مباركة للحديد، أكبر منتج للصلب في الشرق الأوسط وأكبر منتجي الحديد المختزل المباشر في العالم، وشركة ألومينيوم إيران، التي تمثل حوالي 75 بالمائة من إنتاج الألومنيوم الإيراني.

لمزيدٍ من المعلومات

- الأمر التنفيذي رقم 13902
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- إخطار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

تنبيه العميل: إدارة مراقبة تجارة الدفاع تنشر الأسئلة الشائعة الجديدة حول خدمات الدفاع المقدمة من جانب الأشخاص الأمريكيين بالخارج وكيفية اعتمادهم عبر المستشار العام

في 6 يناير 2020، نشرت إدارة مراقبة تجارة الدفاع (DDTC) مجموعة جديدة من الأسئلة الشائعة حول خدمات الدفاع المقدمة من جانب الأشخاص الأمريكيين في الخارج، للتأكيد على أن لوائح الاتجار الدولي بالأسلحة (ITAR) تنظم خدمات الدفاع المقدمة من الشخص الأمريكي الذي يعمل لدى شركة غير أمريكية خارج الولايات المتحدة.

وتتضمن الأسئلة الشائعة رابطًا إلى 14 سؤالاً شائعًا إضافيًا يصف كيف يمكن لهذا الشخص الأمريكي أن يمتثل للوائح الإتجار الدولي بالأسلحة من خلال الحصول على تصريح من المستشار العام وتأكيد أن التسجيل غير مطلوب إذا كان الشخص الأمريكي خارج الولايات المتحدة.

كما تؤكد الأسئلة الشائعة أن الشخص الأمريكي الذي يقدم خدمات دفاع معتمدة لا يتسبب بذاته في إخضاع أي منتج دفاع أجنبي المنشأ ناتج عن الخدمة للوائح الإتجار الدولي بالأسلحة.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه التجارة الدولية الصادر عن اكن غمب
- الأسئلة الشائعة الصادرة عن إدارة مراقبة تجارة الدفاع

تنبيه العميل: مكتب الصناعة والأمن ينشر نظام رقابة مؤقت أحادي الجانب بشأن نوعٍ من برامج تعلم الآلة الرامية إلى أتمتة تحليلات الصور الجغرافية والسحابات النقطية

في 6 يناير 2020، نشر مكتب الصناعة والأمن قاعدةً نهائية مؤقتة لإضافة نظام رقابة جديد أحادي الجانب للتصدير في جميع أنحاء العالم (باستثناء كندا) بشأن نوعٍ من برامج التصوير الجغرافي المكاني تم تصميمه خصيصًا لتدريب الشبكات العصبونية الالتفافية العميقة على أتمتة تحليل الصور الجغرافية والسحابات النقطية. وقد دخلت التزامات التصنيف والرقابة والترخيص حيز السريان اعتبارًا من 6 يناير 2020، وهو اليوم الذي نُشرت فيه القاعدة.

وتمثل هذه القاعدة أول نظام رقابة مزدوج الاستخدام فيما يتعلق بالتصدير وهو مُخصص صراحة لنوعٍ من برامج الذكاء الاصطناعي (AI). ويقتصر على برامج محددة خاصة بتعلم الآلة تلبي جميع معلمات الرقابة، ولكنها يمكن أن تكون واسعة النطاق تبعًا لكيفية تحديدها. ويقبل مكتب الصناعة والأمن التعليقات العامة على نظام الرقابة، ويهتم بالرقابة على تلك العناصر التي تشكّل أهميةً للأمن القومي دون إحداث أي آثار جانبية غير ضرورية على الصناعة.

من الجدير بالذكر أن نظام الرقابة هذا لا يمثل "تقنية ناشئة". فلكونه جزء من قانون إصلاح الرقابة على الصادرات لسنة 2018، طلب الكونجرس من وزارة التجارة قيادة جهودٍ مشتركة بين الوكالات لتحديد "التقنيات الناشئة والأساسية" والرقابة عليها. ولبدء هذه العملية، أعلن مكتب الصناعة والأمن أنه سيقوم بدراسة 14 فئة واسعة النطاق من التقنيات، بما في ذلك "الذكاء الاصطناعي وتقنية تعلم الآلة". وتُعد هذه القاعدة محددة وضيقة، وليست ذات صلة بالدراسة المستمرة التي يقوم بها مكتب الصناعة والأمن بشأن الرقابة واسعة النطاق أحادية الجانب فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي وتقنية تعلم الآلة.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن اكن غمب
- القاعدة النهائية المؤقتة للسجل الفيدرالي

وزارة التجارة تُعدّل العقوبات المالية المدنية القصوى للتضخم

في 3 يناير 2020، نشر مكتب المدير المالي ووكيل الوزارة للشؤون الإدارية بوزارة التجارة قاعدة نهائية وفقًا لقانون تعديل التضخم في العقوبات المدنية الفيدرالية لسنة 1990، بصيغته المعدلة، بهدف تعديل الحد الأقصى للعقوبات المالية المدنية (CMP) المتعلقة بانتهاك القوانين التي تسنّها وزارة التجارة.

تقضي القاعدة بتعديل عددٍ كبير من العقوبات المالية المدنية. ففيما يخص العقوبات المالية المدنية المتعلقة بانتهاكات الرقابة على الصادرات، زادت القيمة القصوى للعقوبات المالية المدنية المقيّمة بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية من 302,584 دولار أمريكي إلى 307,922 دولار أمريكي، وزادت العقوبات المالية المدنية المقيّمة بموجب قانون إصلاح الرقابة على الصادرات لسنة 2018 من 300,000 دولار أمريكي إلى 305,292 دولار أمريكي. وقد دخلت التعديلات حيز السريان في 15 يناير 2020، ولا تنطبق إلا على العقوبات المالية المدنية التي تم تقييمها من جانب وزارة التجارة بعد تاريخ السريان المذكور.

لمزيدٍ من المعلومات

- القاعدة النهائية للسجل الفيدرالي

وزارة الخارجية تُعدّل العقوبات المالية المدنية للتضخم

في 14 يناير 2020، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية قاعدة نهائية وفقًا لقانون تعديل التضخم في العقوبات المدنية الفيدرالية لسنة 1990، بصيغته المُعدّلة، بهدف تعديل العقوبات المالية المدنية (CMP) المتعلقة بانتهاكات القوانين التي تسِنُّها الوزارة. وعلى وجه

الخصوص، تمت زيادة الحد الأقصى للعقوبات المالية المدنية لمعظم انتهاكات لوائح الإتجار الدولي بالأسلحة إلى 1,183,736 دولار أمريكي لكل حالة انتهاك.

لمزيدٍ من المعلومات

- القاعدة النهائية للسجل الفيدرالي

المحكمة الإقليمية تلغي عقوبة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لانتهاك الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية بحسب التعديل الخامس للدستور

في 31 ديسمبر 2019، قامت المحكمة الإقليمية بالولايات المتحدة للمقاطعة الشمالية بولاية تكساس بإلغاء غرامة بقيمة مليوني دولار أمريكي صادرة ضد شركة إكسون موبيل كوربوريشن ("إكسون") في عام 2017 من جانب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بموجب لوائح العقوبات المتعلقة بأوكرانيا (URSR). خلُصت المحكمة إلى أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لم يقدم لشركة إكسون إخطارًا عادلًا بتفسيره للوائح العقوبات المتعلقة بأوكرانيا، ومن ثم يكون قد انتهك حق أكسون في المحاكمة وفق الأصول القانونية بحسب ما ورد في التعديل الخامس للدستور.

نشأت الغرامة الأساسية من أعمال إكسون مع روسنفت، وهي شركة بترول روسية. ويشغل إيجور سيشين ("سيشين") منصب الرئيس ورئيس مجلس الإدارة في شركة روسنفت، وقد تم تعيينه من جانب وزارة الخزانة كأحد الرعايا الخاضعين لإدراج خاص بموجب الأمر التنفيذي رقم 13661 (المدرج كجزء من لوائح العقوبات المتعلقة بأوكرانيا) في أبريل 2014. ومع ذلك، في الإعلان عن إدراج سيشين، أشارت وزارة الخزانة إلى أن روسنفت "لم يتم فرض عقوبات عليها". وعقب فرض لوائح العقوبات المتعلقة بأوكرانيا وإدراج سيشين، قامت إكسون بإبرام ثمانية عقود مع روسنفت، وقع عليها سيشين. ووفقًا لتفسير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية للأمر التنفيذي رقم 13661، شكّل توقيع سيشين على العقود المبرمة بين إكسون وروسنفت إجراء محظورًا ينطوي على "المساهمة أو تقديم... خدمات" من جانب سيشين الخاضع لإدراج خاص إلى شخصٍ أمريكي هو شركة إكسون. وطعنت شركة إكسون على الغرامة المفروضة من جانب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على أساس أن "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لم يقدم إخطارًا عادلاً بتفسيره للوائح وهو ما يخالف الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية."

قررت المحكمة أن نص لوائح العقوبات المتعلقة بأوكرانيا أخفق في تقديم إخطار عادلٍ إلى إكسون بتفسير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الذي يفيد بأن سيشين الخاضع لإدراج خاص قد "قام بإجراء محظور ينطوي على "المساهمة أو تقديم... خدمات" إلى شخص أمريكي، شركة إكسون، لأن لوائح العقوبات المتعلقة بأوكرانيا لم تتناول (1) ما يشكّل استلامًا للخدمات؛ و(2) متى "يستلم" أو "يستحوذ" أو "يحصل" الكيان على الخدمات. وعلاوة على ذلك، توصلت المحكمة إلى أن قاعدة نسبة الخمسين بالمائة الخاصة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية لم تنطبق لأن سيشين لم يمتلك حصة تبلغ 50 بالمائة أو أكثر في روسنفت. وبموجب قاعدة الخمسين بالمائة، إذا كان الكيان مملوكًا بنسبة 50 بالمائة (إجمالًا) بشكل مباشر أو غير مباشر لشخص خاضع لإدراج خاص، فعندئذ يعتبر الكيان أيضًا محظورًا، بصرف النظر عما إذا كان يظهر في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص أم لا. وخلُصت المحكمة إلى أن نص لوائح العقوبات المتعلقة بأوكرانيا لا "يتناول بشكل عادل" ما إذا كان الكيان الأمريكي يحصل على خدمة من شخصٍ خاضع لإدراج خاص عندما يقوم هذا الشخص بأداء خدمة تمكّن الشخص الأمريكي من التعاقد مع كيان غير محظور.

كما نظرت المحكمة فيما إذا كان هناك أي عوامل أخرى قد شكلت إخطارًا عادلًا، بما في ذلك الأسئلة الشائعة الصادرة بموجب برامج العقوبات الأخرى والأسئلة الشائعة الصادرة بعد إبرام إكسون للعقود والبيانات العامة من جانب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية والمسؤولين التنفيذيين، ولكنها لم تجد أن أيًا من هذه الاعتبارات يمكن أن يغيّر مجرى القضية للتوصل إلى أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قدم إخطارًا عادلًا بتفسيره.

ويعد هذا القرار مثالًا نادرًا لنجاح طرفٍ ما في الطعن على العقوبات المفروضة من جانب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. ومع ذلك، فإن قيمة السبق في هذه القضية، باعتبارها رأيًا للمحكمة الإقليمية، تُعد محدودة، ولا يزال من الممكن لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية الطعن على القرار. علاوة على ذلك، من غير المحتمل أن يؤثر هذا القرار على قرارات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لإنفاذ حالات الحظر المختلفة بموجب برامجه التي يوجد بشأنها توجيهات واضحة.

لمزيدٍ من المعلومات

- رأي المحكمة
- عقوبة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية للإعلان عن إدراج سيشين

موارد التحقيقات العالمية

- قيود المنح الجديدة المقترحة على استخدام بعض المنتجات والخدمات الصينية: مكتب الإدارة والميزانية يقترح توجيهًا لتنفيذ أحكام المنح الواردة في القسم (ب)889 من قانون إقرار الدفاع الوطني لسنة 2019
- قانون الادعاءات الكاذبة - عام قيد المراجعة: خمسة قرارات ستؤثر على مستقبل التقاضي بموجب قانون الادعاءات الكاذبة
- الولايات المتحدة ضد بلازاك: الدائرة الثانية تسهّل الملاحقة القضائية بشأن التداول بناءً على معلومات داخلية

موارد قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

للحصول على سجلٍ كاملٍ بجميع إجراءات الإنفاذ المتعلقة بقانون مكافحة ممارسات الفساد الأجنبية، يُرجى زيارة المواقع الإلكترونية التالية المحتفَظ بها لدى الجهات التنظيمية الأمريكية:

- إجراءات الإنفاذ الخاصة بوزارة العدل (2019)
- حالات الرفض من وزارة العدل
- إجراءات الإنفاذ الخاصة بهيئة الأوراق المالية والبورصات

المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

في 18 فبراير 2020، سيتحدث كيفن وولف في ندوة بعنوان "الرقابة على صادرات التقنية الأمريكية إلى الصين: كيف نفهمها بشكل صحيح"، مقدمة من مؤسسة تقنية المعلومات والابتكار في واشنطن العاصمة.

في 25 فبراير 2020، سينسق بيتر ألتمان ندوة بعنوان "ما القادم في جدول أعمال التنظيم والإنفاذ" في مؤتمر ويست 2020 لرابطة الصناديق المدارة (MFA)، في لاغونا بولاية كاليفورنيا. وسوف تضم الندوة متحدثين من وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي ولجنة تداول السلع الآجلة والرابطة الوطنية للعقود الآجلة ومكتب فحوصات وتحقيقات الامتثال التابعة لهيئة الأوراق المالية والبورصات.

في 24 مارس 2020، سيتحدث كريستيان دافيس في ندوة بعنوان "إنه أمر بالغ الأهمية! تحديد ما يشكل التقنية والبنية التحتية والبيانات الحيوية للاستعداد بشكل أفضل لعمليات الإنفاذ المحتملة للجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة"، في المنتدى المتقدم حول لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة والاستثمار الأجنبي المتعلق بالتقنية والبنية التحتية والبيانات الحيوية الذي تقيمه منظمة مومنتم في كوبيرتينو بولاية كاليفورنيا.

في 25 مارس 2020، سيتحدث شيفا أميتيان في ندوة بعنوان "آثار ضوابط التقنية الناشئة والأساسية للصناعة والأوساط الأكاديمية" وسيتحدث جاسبر هيلدر في ندوة بعنوان "التركيز على الاتحاد الأوروبي: اللوائح الجديدة التي يجب أن تكون على دراية بها" في المنتدى العاشر المتقدم حول ضوابط التصدير العالمية فيما يتعلق بالتشفير والسحابة والأمن السيبراني في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا.

في 13 أبريل 2020، سيقوم ماك فضل الله وجوهان شتراوس بإجراء عرض تقديمي في مؤتمر الامتثال للعقوبات ومكافحة الفساد وضوابط التصدير في الشرق الأوسط لعام 2020 الذي تقيمه منظمة نيلسونسميث في دبي بالإمارات العربية المتحدة.

في 8 يونيو، سيتحدث روبرت مونجاي في ندوة بعنوان "الحصول على رؤية عامة واضحة: الامتثال للوائح الإتجار الدولي بالأسلحة ولوائح إدارة الصادرات فيما يتعلق بتقنيات الفضاء" في مؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية للفضاء العسكري الذي تقيمه مجموعة SMi في لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا.

إذا كنت ترغب في دعوة محاميّ اكن غمب للتحدث في شركتك أو مع مجموعتك حول قانون مكافحة الفساد أو الامتثال أو الأمن السيبراني أو الإنفاذ والسياسة أو غير ذلك من مواضيع التحقيق والامتثال الدولية، فيُرجى الاتصال بجايمي شيلدون على الرقم 212.407.3026 +1 أو التواصل عبر البريد الإلكتروني.

مزيد من المعلومات للمحامين المشتركين في التحقيقات العالمية وممارسة الامتثال.

المحررون التنفيذيون
بول دبليو بتلر
كريستيان ديفيس

محررو تطورات مكافحة الفساد
ستانلي وودوارد
ميليسا تشاستانغ
آن كولكر
أبيغيل كوهلمان
اليزابيث روزين
مايكل فايرز

محررو مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك

سوزان كين
كريس تشامبرلين
سارة كيروين

جنيفر ثونم

ترجمات النشرة الحمراء إلى الصينية، والروسية، والعربية، والإسبانية متاحة على أساس مؤجل. يُرجى التحقق من الروابط الموجودة أعلاه أو روابط الطبعات المؤرشفة أدناه للاطلاع على الطبعات المترجمة السابقة.

الطبعات المؤرشفة | الطبعات المؤرشفة—العربية | الطبعات المؤرشفة—الصينية | الطبعات المؤرشفة—الإسبانية | الطبعات المؤرشفة—الروسية

akingump.com

حقوق الطبع والنشر © لعام 2020 محفوظة لشركة اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي جميع الحقوق محفوظة. الإعلان للمحامين. تُوزع هذه الوثيقة للاستخدام المعلوماتي فقط؛ لا تشكل نصيحة قانونية ويجب عدم استخدامها على هذا النحو. النتائج السابقة لا تضمن نتائج مماثلة. شركة اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي التي تُزاول أعمالها تحت اسم اكن غمب إل إل بي هي شركة محدودة المسؤولية في نيويورك، وهي مُرخَّصة ومُنظَّمة من قِبل سلطة تنظيم المحامين بموجب رقم 267321 قائمة الشركاء متاحة للمطالعة في الطابق الثامن، ميدان تين بيشوبس، لندن E1 6EG. لمزيدٍ من المعلومات حول اكن غمب إل إل بي، أو اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي، أو الكيانات الأخرى ذات الصلة التي تعمل ضمن شبكة شركة اكن غمب في جميع أنحاء العالم، يُرجى الاطلاع على صفحة الإشعارات القانونية.

تحديث التفضيلات | الاشتراك | الغاء الاشتراك | إرسال إلى صديق | الإشعارات القانونية | الموقع الإلكتروني لشركة اكن غمب

تم إرسال هذا البريد الإلكتروني بواسطة:2001 كيه ستريت، نورث ويست، واشنطن العاصمة 20006-1037